عليها . وافضل مثل موضح لهذا النمط هو حال منشورة الارض (انظر ج. لاندو ، ص ٩٦ ، وصبري جريس ، ١٩٦٩) .

ويتلص المستعمرون كذلك حرية التجمع والتنظيم السياسي للسكان الوطنيين . ففي جنوب افريقيا نجد ان « قانون التنظيم غير الشرعي » لعام ١٩٦٠ (وهو مماثل لقانون اخر في روديسيا) و « قانون حظر التدخل غير اللائق » لعام ١٩٦٦ ، لا يخولان السلطة اعلان منظمات افريقية وطنية مثل « مؤتمر عموم افريقيا » و « المؤتمر الوطني الافريقي » غير شرعية فحسب ، ولكنهما ايضا منعا الجماعات العنصرية المختلفة من المشاركة في نشاطات سياسية مشتركة . والى ذلك يفرض « قانون المحافظة على النظام » قيودا على حرية الاجتماع . فما من افريقي يستطيع عقد اجتماع او الخطابة فيه او ترأسه دون اذن كتابي من مندوب الحكومة الابيض في المنطقة . وفي حين ان هذه هي قوانين معلنة للسيطرة السياسية على السكان الوطنيين في جنوب افريقيا ، فان اسرائيل تستخدم اجراءات غير رسمية ولكن تمكن ملاحظتها لتقييد وتقليص النشاط السياسي الفلسطيني المستقل . وقد احبطت الحكومة الاسرائيلية جميع المحاولات لتأسيس احزاب عربية مستقلة (انظر ج. لاندو ، ص ٥٤ ، صبري جريس ، ١٩٦٨) . وتشتمل الاساليب الاسرائيلية ضد النشاط السياسي للسكان الوطنيين على اعتقال الزعماء وسجنهم ، مضايقة القائمين بنشاط سياسي مضايقة قانونية ومن انواع اخرى ، الامتناع عن تسجيل الجمعيات الخ ... احد الامثلة على ذلك هو « الجبهة العربية » ، المؤسسة عام ١٩٥٨ ، وقد سميت في ما بعد الجبهة الشعبية : « اتخذت السلطات الاسرائيلية بدورها خطوات لتثبيط النشاطات السياسية للجبهة التي اعتبرت انها ممكن ان تكون تخريبية . ورفضت الادارة العسكرية ان تمنح بعض اعضاء الجبهة التشيطين تصاريح سفر ... حتى ان بعضهم احتجز للتحقيق » (لاندو ، ص ٩٤) .

اشتمل الرفض الاسرائيلي تسجيل الجماعات الوطنية النشيطة سياسيا على جماعة الارض الوطنية عام ١٩٦٠ ، وقد اعتقل زعماء الارض وضويقوا وابعدوا عن البلاد بتهم مختلفة تشمل « النشاطات التخريبية » . ورفضت السلطات الاسرائيلية تسجيل قوائم انتخابية عربية مستقلة . ورفع اعضاء احدى هذه القوائم امرهم الى القضاء لكن المحكمة الاسرائيلية ايدت القرار على اساس ان « الجماعة عرضة لتخريب الدولة بمحاولتها استغلال اي منفذ في القانون لتحقيق اهدافها السياسية » (استشهد به لاندو ، ص ١٠٠) .

وتخضع الاندية والجمعيات الرياضية والثقافية والتربوية العربية لمراقبة دقيقة ويتعرض زعماؤها للمضايقة والاعتقال والتحقيق الخ . وبالفعل ، يبدو وكأن السياسة الاسرائيلية ترمي الى منع واحباط اي نمو للحركات السياسية العربية المستقلة ، مهما كانت غير خطرة . ففي ١٩٥٨ — ١٩٥٩ ، على سبيل المثال ، تأسست لجنة طلبة عرب في الجامعة العبرية بالقدس ولكن الجامعة واتحاد الطلبة الاسرائيليين رفضا الاعتراف بها . وحكم على امين عام اللجنة بالسجن بتهم القيام « بنشاطات تخريبية » . وكانت السلطات دائما تحبط تشكيل احزاب سياسية عربية مستقلة . وكما لاحظ أمون لين ، رئيس دائرة الشؤون العربية في ائتلاف حزبي سياسي اسرائيلي يدعى الرصف Alignment : « ثمة خطر عظيم في عين وجود حزب عربي غير متحد مع اي حزب يهودي » (لاندو ، ص ٧٢) . وكلمة « متحد » يجب ان تعتبر تعبيرا ملطفا لعبارة « خاضع لسيطرة » . ذلك ان « السلطات الاسرائيلية ، كالسلطات الجنوب الافريقية ، كانت جميعا تؤيد جميع المتعاونين معها وانصارها من السكان الوطنيين ، واعطاءهم الدعم الكامل . وبهذه الطريقة حاولت ان تصور السكان الوطنيين كمشاركين في العملية الديموقراطية » (جورج جبور ، ص ٧٣) .

ربما كانت احدى الآليات الاكثر فعالية للسيطرة السياسية والاجتماعية على السكان الوطنيين في جميع دول الاستعمار الاستيطاني بما فيها جنوب افريقيا واسرائيل هي تقييد وتنظيم حرية تحركهم . ويسوغ مثل هذا التقييد بحجج مختلفة ، بما فيها الامن . فالتفرقة العنصرية الجنوب افريقية تحصر السكان الوطنيين في مناطق معينة عن طريق قوانين عدة ، مثل « قانون مناطق الجماعات » ، و «قانون